وكذلك فإن هذا «التعاون الاستراتيجي» يقضي ببناء مرافق ومستودعات، للأعتدة والذخائر والمؤن، في اسرائيل، وتوكل إلى قطاعات من الجيش الاسرائيلي مهمة الاشراف عليها وصيانتها، وكل ذلك بثمن. كما اتفق على شراء بعض المعدات والذخائر وكذلك المؤن والأدوية من الصناعة الاسرائيلية. وكذلك، وبالإضافة إلى أن هذه المستودعات ستكون تحت تصرف الجيش الاسرائيلي عند الحاجة، مما يلغي لزوم إقامة جسور جوية لنقل المساعدات المستعجلة، فإن فرق الصيانة الاسرائيلية ستبقى تطل على التقنية العسكرية الحديثة، وتستفيد منها في الصناعة العسكرية المتنامية فيها، واللائحة طويلة.

إن الانطباع الأولي، قبل طرح الموضوع للمناقشة في الكنيست، هو أن هذا «التعاون الاستراتيجي» يحظى بقبول واسع لدى الجمهور الاسرائيلي والمؤسسة الحاكمة، وغني عن القول أنه يلقى القبول في المؤسسة العسكرية وامتداداتها. فهو حلم قد تحقق. ولكن هناك معارضة خافته له، تأتي من جانبين: الأول صقري، يرى في إعلان العلاقة مع اميركا عاملاً سلبياً، من شأنه أن يحد من حرية اسرائيل في التحرك، نظراً لاعتبارات موقف واشنطن وعلاقاتها العربية، إذ لم يعد بالامكان التغطية على تواطئها مع اسرائيل في مجمل نشاطها السياسي والعسكري، ولن يكون ممكناً بعد اعتبار الولايات المتحدة طرفاً محايداً يقتضي إليه لحل المشاكل. والثاني، حمائمي، ليبرالي، جانح إلى اليسار، يرى أن حكومة بيغن قد دفعت اسرائيل دون رجعة، إلى التورط في صراع العمالقة، حيث أصبحت جزءاً عضوياً من استراتيجية أميركا العالمية، مما يشكل خطراً كبيراً على اسرائيل والمشروع الصهيوني، خاصة في ظل موازين القوى القائمة في العالم حالياً.